عوامل القوة والضعف في حكومة الشراكة بين اليسار واليمين :دراسة حالتي فرنسا والمانيا

م.د. آمنة محمد علي

نبذة عن الباحث :
قسم الدراسات الاوربية .

مقدمة

تقوم عملية تشكيل الحكومة في الانظمة الديمقراطية على اساس التنافس بين القوى السياسية بمختلف توجهاتها من اجل الفوز بالانتخابات . والحزب او الائتلاف الفائز هو من يضطلع بتلك المسؤولية التي يقودها الاكثر شعبية لدى الناخبين من بين الفائزين في الانتخابات اي من يحقق اكبر نسبة من الاصوات في الانتخابات لذا تكون سلطات وصلاحيات الرئيس او رئيس الوزراء التي يمنحها له الدستور واسعة وتسمح له الاغلبية البرلمانية التي يستند اليها في التصويت على التشريعات والقرارات الهامة بتسيير شؤون الحكومة . ولكن في ظروف استثنائية قد تلجا القوى السياسية الى حكومة شراكة تقوم على اساس التوافق بين الفرقاء السياسيين تشابه النماذج التوافقية التي يعمل بها في الدول ذات التعددية العرقية والاثنية كسويسرا وبلجيكا والنمسا وغيرها .

لقد تحققت حالة الشراكة (المعايشة) في فرنسا والمانيا وضمن تجربتين مختلفتين من حيث الاسباب والضرورات .تتناولها الصفحات القادمة من البحث وبشيء من التفصيل من حيث الظروف والاسباب التي اوجبت اللجوء اليها وتوجهات القوى السياسية التي شاركت فيها والامتيازات والمكاسب التي تحققت عنها والمآخذ التي تؤخذ عليها . ضمن ثلاث فقرات تتناول الاولى تعريفا

بحكومة الشراكة ومطابقتها مع نموذج الحكومة التوافقية . اما الفقرة الثانية فتتناول تجربة حكومة الشراكة الفرنسية بين الحزب الاشتراكي الذي يمثله الرئيس فرانسوا متيران مع احزاب يمين الوسط التي يمثلها رئيس الوزراء جاك شيراك للفترة(١٩٨٦-١٩٨٨) ،والفقرة الثالثة تتناول تجربة المشاركة بين يمين الوسط الذي تمثله رئيسة الوزراء المستشارة انجيلا ميركل والحزب الاشتراكي الذي حصل على حقائب مهمة في الحكومة الائتلافية ومنها حقيبة وزارة الخارجية ،مايعني مشاركة رئيسة الوزراء في احد اهم جوانب ادارة البلاد الا وهي السياسة الخارجية وضمن توافقات اتفق عليها الطرفان لفترة الولاية (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

اولا : حكومة الشراكة

هي نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حزبين او ائتلافين او اكثريختلفون في توجهاتهم الفكرية ويتمتعون بقاعدة انتخابية وضمن المنطقة الجغرافية ذاتها وهي تمنح وتحمي القدرة على صنع القرار .

ان حكومة الشراكة تقترب في اهدافها وخط سيرها من النماذج التوافقية المعروفة في الانظمة الديمقراطية ،لاسيما الاوروبية منها ،اذ انها تشمل الاحزاب المهمة اي تلك التي حصلت على اغلبية الاصوات الانتخابية والفئات المؤتلفة معها من خلال التوافق الحكومي الذي يتجسد في الركون الى قاعدة مشتركة تتفق عليها جميع الاطراف المشاركة في الحكومة، بمعنى آخر يعني التوافق ايضا البحث المستمر عن توازن أو عن حلّ وسط يُرضي الجميع سواء منها الأحزاب او بين المجموعات الثقافية المختلفة، اللغوية والاجتماعية والسياسية، ضمن الامة الواحدة التي تشكل دولة ما وذلك لتحقيق عدة أهداف، أهمها تجنُّب التهديد بتنظيم استفتاءات شعبية تُلغي أو تُحوِّر القوانين أو الإجراءات المثيرة للجدل، ومن الامثلة عليها النظام السويسري الذي يعد من اكثر الانظمة استقرارا ،اذ ان استقراره يمثل استثناء مثيرا للتساؤل، مقارنة مع ما تعرفه الديمقراطيات في العالم، حيث تتقاسم أربعة أحزاب، لم يطرأ عليها أي تغيير منذ نصف قرن، المقاعد السبعة للحكومة الفدرالية، وهي ثقافة سياسية تقليدية في سويسرا، تلك التي تقوم على البحث عن التوافق والحلول الوسطى [١] .

ان تجربة الشراكة بين اليسار واليمين تقترب في معظم جوانبها من الديمقراطية التوافقية التي تصنف على انها نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه فقد كانت تفسيرا للاستقرار السياسي ولحقبة زمنية في عدد من الديمقراطيات الاوروبية الصغرى كالنمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا . وعلى الرغم من انجازاتها التاريخية التي يشاد بها ،الا ان هذه البلدان تنكفيء اليوم عن منتهى نموها التوافقي . فقد بلغت ذروة انقساماتها التعددية الحادة وتعاون نخبها الوثيق في اواخر الخمسينات وراحت منذئذ تتراجع ،لاجراء اخفاق الديمقراطية التوافقية [٢].

ان حكومة الشراكة تمثل تجربة انبثقت عن الواقع الذي صاغته عدة متغيرات متشابكة ومترابطة في آن واحد وفي زمن معين،وكما هو الحال مع النظرية التوافقية في الحكم التي انبثقت من خلال التجربة ،فهي محصلة لتجارب دول متعددة المكونات كانت تعاني توترا

سياسيا ،مما حدا بقادة تلك المكونات اعتماد مبدا التوافق بينها لخلق بيئة سياسية مستقرة ويعطي هذا المبدا حق الفيتو المتبادل او مايصطلح عليه (حكم الاغلبية المتراضية).يعد (غيرهارد لمبروخ وغابريل الموند) من ابرز من وضعا شكلها الملموس، ونظر لها (أرنت ليبهارت) عبر العديد من الدراسات والبحوث، وخاصة كتابه الشهير (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد)[٣].

ويعرف غيرهارد لمبروخ الديمقراطية التوافقية بانها ستراتيجية في ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالاكثرية [٤] .

وترتبط انماط الثقافات السياسية وهيكليات الادوار بالاستقرار السياسي في البلدان المنظورة فيها .ففي حين يعد النمط الانكلوامريكي ،بثقافته المتجانسة واحزابه المستقلة ذاتيا وجماعات المصالح ووسائل الاعلام والاتصال ،مرتبط بالاستقرار نجد ان النمط الاوروبي القاري ،بثقافته السياسية المفتتة والاعتماد المتبادل بين الاحزاب والجماعات مرتبط بعدم الاستقرار والجمود والخطر الدائم لما يسمى غالبا بالاختراق القيصري ،ولا يمكن لهذا النمط غير المستقر من الحكم ان يديم الديمقراطية اذ انه ربما يفضي الى الحكم الدكتاتوري. ان صفة الجمود هذه تستجر عواقب هامة [وربما غير مواتية] لاستقراره وبقائه في حين يوصف النظام البريطاني بانه طليق الحركة ويمكنه ان يتجاوب بقدر من المرونة حيال المطالب الداخلية والخارجية اكبر بكثير من الانظمة الاخرى ،وربما من معظمها [٥] .

وفي الانظمة السياسية المتعددة الاحزاب كحالتي (المانيا وفرنسا) موضوعتي الدراسة ،فان لهذه الانظمة الحزبية المتعددة عواقب بعيدة المدى بالنسبة الى عملية الانتخاب وبنسبة اكبر الى عملية صنع القرارات الحكومية ...اذ انه توجد علاقة وثيقة بين الاستقرار الديمقراطي وعدد الاحزاب ويعتقد موريس دوفيرجيه ان نظام الحزبين لا"يبدو مطابقا لطبيعة الاشياء فحسب "اذ يستطيع بدقة ان يعكس الثنائية الطبيعية في الراي العام ،بل يميل ايضا الى ان يكون اكثر استقرارا من نظام الاحزاب المتعددة لانه اكثر اعتدالا. ففي الاول يجد المرء "انخفاضا في درجة الانقسامات السياسية " يعمل على تقييد دماغوجية الاحزاب [٦] بينما نجد في الثاني "تفاقما للانقسامات السياسية وتكثيفا للخلافات "يتطابق مع تطرف عام في الآراء كما انه لايمتلك تنظيما موحدا ومركزا ولايحتوي تاليا على وعد كبير بان يكون صانعا فعالا للسياسات "[٧] .

ان الشراكة بين اليسار واليمين شكلت مرحلة عابرة في حياة كل من فرنسا والمانيا الا ان اهميتها كانت كبيرة وشكلت انعطافة تاريخية كان لها بصمتها المتميزة بالنسبة لكلا البلدين .فقد انبثقت حالة التوافق فيها ليس بسبب تعدد مكوناتها او اختلاف نسيجها الاجتماعي وانما فرضتها ظروف ومستجدات تطلبت التكيف معها لذا فانها كتجربة تستحق الدراسة والاهتمام .

ثانيا : تجربة حكومة الشراكة الفرنسية (متيران – شيراك)

١- ثغرة في الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة

عندما صاغ الجنرال ديغول نموذج الحكم في الجمهورية الخامسة ،كان يهدف بالاساس الى احداث تغيرات جوهرية يمكنها ان تضع حلولا للمشكلات التي كانت تعاني منها فرنسا ،ايديولوجية مختلفة ومتفردة تتماشى مع الواقع السياسي لفرنسا داخليا وخارجيا فقد لعبت حنكته السياسية دورا اساسيا في هذا الامر اذ ان التجارب المريرة التي مرت بها فرنسا في حقبة من اشد الحقب قساوة في تاريخها والتاريخ الاوروبي بشكل عام الا وهي حقبة الحرب العالمية الثانية قد اكسبته خبرة استثنائية لاسيما في ظل الفشل السياسي الذي هيمن على الساحة السياسية في فرنسا والذي كان له الدور الاكبر في هزيمتها امام الجيش النازي ،وقد ارتفعت شعبيته بعد انتصاره في حرب التحرير التي خاضها ضد المانيا النازية مما اكسبه القوة لاحداث التغييرات التي ارتآها والتي كان من اهمها توسيع صلاحيات الرئيس من اجل صياغة نظام سياسي اكثر استقرارا وديمومة يتمتع رئيس الجمهورية فيه بصلاحيات واسعة تمكنه من مواجهة حالات يمكن ان تهدد الامن والسلم في فرنسا ،كما حصل في الحرب العالمية الثانية اذ افترض ان رئيس الجمهورية لم يكن مزودا بصلاحيات كافية لمواجهة ازمة داخلية كانت ام خارجية في ظل هيمنة البرلمان على الحكومة التي كانت تنبثق منه في السابق [٨]،وكان الانقسام في الزعامة قد تسبب في تعقيد الوضع وصعوبة الحكم وقصر عمر الوزارات ،وبالتاكيد فان نموذج كهذا لايمكنه الصمود امام التحديات ،مما حدا بالجنرال ديغول الى صياغة دستور يمنح الرئيس صلاحيات واسعة وذلك من خلال الشرعية التي تحظى بها رئاسة الجمهورية التي تنبثق من هيئة انتخابية اكثر اتساعا من البرلمان ،فضلا عن صلاحياته في تعيين رئيس الوزراء كما يرتأي وكذلك تمكينه من استخدام سلطات استثنائية في حالات الازمات ،الامر الذي منح الدستور صفة المرونة والدينامية وامكانية التغيير تبع الاحوال والظروف [٩]. لقد تمكن الجنرال ديغول ومن خلال النموذج الذي صاغه وجرى تطبيقه من تجاوز الازمات المطبقة آنذاك وتحقيق حالة من الثبات والاستقرار للحكومة لتتمكن من الصمود في وجه الاضطرابات التي كانت تعاني منها البلاد والتي لم يفلح نظام الجمهورية البرلمانية في صدها واستمر المنهج الديغولي في الحكم ،ومع تعاقب رؤساء من يمين الوسط بعد ديغول كل من جورج بومبيدو ،وفاليري جيسكارديستان فان اختلاف مدة الرئاسة عن الدورة البرلمانية لم يؤثر اذ ان الفترة الدستورية لرئاسة الرئيس الفرنسي كانت سبعة سنوات في حين ان الفترة الدستورية للدورة البرلمانية خمس سنوات ،الا انه وبعد وصول اليسار الى السلطة عام ١٩٨١ ،وم ثم خسارتهم امام الاحزاب اليمينية في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٦ وفوز احزاب اليمين ، انبثقت عن تلك الانتخابات حكومة شراكة بين اليمين واليسار وسميت بحكومة المعايشة والتي اظهرت ثغرة دستورية كامنة في هذه المسالة ، فقد حدد دستور عام ١٩٥٩ صلاحيات رئيس الدولة في ولاية تستمر طيلة سبع سنوات حيث يكون رئيس الجمهورية هو راس الهرم التنفيذي في الدولة ينتخب بالاقتراع الشعبي العام ، وهو عامل استقرار سياسي

يستحيل معه شرعيا على المعارضة اقالته الا في حالات الخيانة العضمى .في حين اغفل الدستور في اشارته هذه الى مشكلة تعايش رئيس الجمهورية مع اكثرية نيابية مناوئة له .فالبعض وصف ذلك بان الرئيس ديغول وضع الدستور على قياسه واستفاد منه الرئيسان اللذان تبعاه جورج بومبيدو وفاليري جيسكارديستان وهو امر هدد وضع رئيس الدولة عام ١٩٨١ لاول مرة منذ عام ١٩٥٩[١٠]. مما استدعى وضع تشريع جديد وتعديل الفقرة الدستورية الخاصة بالرئيس لتتساوى مع الفترة الدستورية للبرلمان وذلك في فترة الولاية الثانية للرئيس جاك شيراك عام ٢٠٠٠ واضعا نهاية لهذا الخلل الدستوري الذي فرض على حكومتين من قطبين سياسيين مختلفين ان يتشاركا الحكم .الاولى كان الرئيس فيها اشتراكي ورئيس الوزراء ليبرالي والثانية على العكس منها كان الرئيس فيها ليبرالي ورئيس الوزراء اشتراكي .مما افرز نتائج لاتتناسب مع ماجاء به الدستور حول تنظيم دور الرئيس وصلاحيات كل من الرئيس ورئيس الوزراء .وهي مشاركة لم تجد لها قبولا اورغبة حقيقية لدى الطرفين .بل انهما قبلاها على مضض .

واقع تلك الحكومة والظروف التي انبثقت عنها واشكالياتها تتناوله الصفحات القادمة من البحث بشيء من التفصيل .

٢- اسباب وموجبات حكومة الشراكة

انتخب فرانسوا ميتيران الاشتراكي رئيساً للجمهورية في العاشرمن ايار- مايو عام ١٩٨١ بدعم من الشيوعيين في ظل الجمهورية الخامسة ذات المنهج اليميني ، واثر هزيمة خصمه اليميني فاليري جيسكار ديستان ليصبح أول رئيس اشتراكي للجمهورية الخامسة ويكلف بيير موروا بتشكيل حكومته الأولى وقام الاخيربتطبيق برنامج حكومته الاقتصادي والسياسي والذي تضمن :[١١]

- تأميم البنوك والمجموعات الصناعية الكبرى
- رفع الراتب الأدنى عشرة في المئة، والإعانات العائلية والسكنية خمساً وعشرين في المئة، والإعانات للمعاقين عشرين في المئة.
- إنشاء ضريبة على الثروات الكبيرة
- مضاعفة ميزانية وزارة الثقافة ورفع ميزانية البحث بـ ٥١٢ في المئة، وميزانية وزارة التشغيل بـ ١١٢ في المئة، وميزانية وزارة السكن بـ ٣٧ في المئة.
- تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي
- تحديد المدة القانونية للشغل بـ٣٩ ساعة أسبوعية.
- رفع مدة العطلة المدفوعة إلى خمسة أسابيع سنوية.
- إلغاء عقوبة الإعدام
- إلغاء تجريم المثلية

ان عمليات التاميم وتوسيع رقعة القطاع العام وتحديدا لبعض القطاعات الاقتصادية المهمة كمؤسسة الكهرباء وعدد من البنوك الرئيسة وقطاع النقل وغيرها فضلا عن السيطرة على وسائل الانتاج وضبط الحرية الاقتصادية الراسمالية ، تسببت في حالة من التضخم وغلاء المعيشة وانخفاض العملة (الفرنك الفرنسي) وتدهورها وانخفاض

القدرة الشرائية وركود اقتصادي ،فقد تضاعف التضخم في اقل من اربع سنوات ،فبينما كان الدولار يزيد قليلا عن خمسة فرنكات فرنسية عند وصول الاشتراكيين الى السلطة اذ به يصل في اوائل عام ١٩٨٥ الى عشر فرنكات . فالرفض الذي قوبلت به تلك الاجراءات من قبل العديد من اجنحة راس المال واصحاب الشركات بوصفها تقليصا لدور القطاع الخاص قد اثر في مستوى الاستثمار الداخلي واذا بالعديد من المصانع يصرف المئات والالاف من العمال والموظفين وبعضها الاخر يقفل ابوابه مما تسبب في هروب رؤوس الاموال الى الخارج وانعكس بدوره سلبا على الاقتصاد مسببا ركودا اقتصاديا وعلى سوق العمل مسببا ارتفاع في نسب البطالة وانخفاض في القدرة الشرائية والعملة (الفرنك الفرنسي) آنذاك .

.ثم تضاعفت القيود على النقد والتحويلات المصرفية بعد انتقال العديد من الرساميل الى الخارج لاسيما الى سويسرا ،ومع وضع القيود على حرية الاموال نمت حالة من النقمة الشعبية لاسيما بعد ان حدد المبلغ الذي يسمح لكل شخص باخراجه لايزيد عن ال ٢٠٠٠ فرنك وهو مبلغ ضئيل بالقياس الى احتياجات الفرد الفرنسي ناهيك عن مسائل الرقابة المتشددة في المطارات والتفتيش والتجسس على البنوك السويسرية مما خلق جوا من التوتر بين البلدين [١٢].

ومن الجانب الامني ارتفع معدل الارهاب وازدادت نسب الجرائم حتى ان حالة الامن قد وصلت الى مستوى اضحى من الصعب على المرء ان يسير في شوارع باريس او مرسيليا او ليون وهو مطمئن انه سيصل الى مقصده بسلام .كل ذلك فتح الطريق امام المعارضة من كل التوجهات لمحاولة تحقيق كسب انتخابي

ان الفوز الذي حققته قوى اليمين الفرنسي وفي مقدمتها حزب التجمع الديغولي برئاسة جاك شيراك في انتخابات عام ١٩٨٦ لم يكن مفاجأة . بل كان امرا متوقعا بعد ان اشارت استطلاعات الراي ماقبل الانتخابات الى فوز ساحق لقوى اليمين اثر التراجع الحاد في شعبية الحزب الاشتراكي الحاكم على خلفية المشكلات التي اعقبت تسلم اليسار الفرنسي للسلطة بعد الانتخابات المذكورة . وكان الناخبون قد توخوا فيهم خيرا لمعالجة العديد من المشكلات في شتى الحقول والمجالات وعلى راسها الاقتصادية والسياسية .

وبدا الاشتراكيون ،مهيئون لحكومة معايشة يكون فيها الرئيس والبرلمان على طرفي نقيض اذ ان الرئيس الفرنسي الاشتراكي لم تنته فترة ولايته ولايزال امامه سنتان منها . في حين اعرب جاك شيراك عن عدم رغبته في تولي رئاسة حكومة في وقت تظل فيه رئاسة الجمهورية في يد الرئيس متيران فهو يعلم بانه كمن يمشي على حبل مشدود وبانه يدخل في صراع مع سيد المسرح السياسي في البلاد اما المخرج الاخر للازمة فيتمثل في اجراء استفتاء حول مشروع قرار تقليص فترة رئاسة الرئيس لتكون مساوية للفترة الممنوحة لاعضاء البرلمان اي خمس سنوات ،الا ان الرئيس متيران كانت له خطط لانقاذ شعبية حزبه من جهة واتمام السنتين المتبقيتين من فترة رئاسته ولم يرغب بالمجازفة في اجراء استفتاء في هذا الامر في حين تتدنى شعبية حزبه وكانه يمنح كرسي

الاليزيه الى اليمين على طبق من ذهب ،لذا فقد آثر حكومة المعايشة او المساكنه اي مشاركة اليمين الفائز في الانتخابات لحين انتهاء فترة ولايته ،اما اليمين فقد بدا هشا وغير متماسك ولا يمكن ان يكون قاعدة برلمانية قوية لحكومة مستقرة بسبب النتائج المتواضعة التي حققها في الانتخابات والخلافات الكثيرة بين اقطابه السياسيين مما حدا به الى القبول في النهاية بخيار المشاركة .

وكان جدلا ومساومة قاسية دارت بين شيراك ومتيران من اجل تسليم رفاقه من احزاب اليمين مناصب بارزة في الحكومة ولكنه كان يدرك بانه اضعف مما كان يتوقع بعد ان فشلت احزاب اليمين في الحصول على الاغلبية الساحقة المتوقعة في الجمعية الوطنية وان اليمين خرج باغلبية ضئيلة مما عزز موقع متيران .[١٣]

٣- الاستقطاب الثنائي في المشهد السياسي الفرنسي

شكلت الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار / ١٩٨٦ والتي اعادت المعارضة اليمينية الى رئاسة الحكومة ، منعطفا هاما وعميقا في الحياة والخارطة السياسية الفرنسية وشرعت النوافذ امام توليفة سياسية وحكومية طبعت المشهد الفرنسي لعقدين من الزمن وتركت بصماتها الواضحة على المسيرة الانية والمستقبلية للجمهورية الخامسة ، فهذه هي المرة الاولى التي يُحكم خلالها الفرنسيون براسين ،رئيس جمهورية اشتراكي ، ورئيس وزراء يميني يمثل الاغلبية البرلمانية ،هذا الواقع الذي لم تالفه الجمهورية الخامسة ساهم في تاسيس حالة من التحول والتغير في الفكر السياسي للاحزاب الفرنسية بنحو واقعي ،فقد ظلت مسالة المشاركة في الحكم بين اليمين واليسار بعيدة المنال على الرغم من تطلع طيف واسع من الشعب الفرنسي اليها منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بسبب تقاطع الرؤى والتوجهات العقائدية للاحزاب السياسية العاملة على المشهد السياسي الفرنسي وان الصراع الطويل بين اليمين واليسار كان يمثل حدا فاصلا بين توجه راسمالي غربي وآخر اشتراكي يصب في المعسكر الشرقي او يدور في فلكه في اقل تقدير ،[١٤] هذا فيما يخص الاشتراكيين، اما الحزب الشيوعي فان تحالفه مع الحزب الاشتراكي جعل منه رهينة التجربة الجبهوية وضمن نموذج يختلف عن النماذج المطبقة في دول الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا في حينه وان تطوره ومساره عبر ثناياها ودروبها وضعه امام خيارين اما ان يخفف من قوة توجهه يسارا بشكل يتلائم مع الواقع الفرنسي او ان يحكم على نفسه بالانحسار والتهميش .

لقد سبق للحزب الاشتراكي ان خاض تجربة التغيير ايضا فقد انتقل الى الموقع الاول في تكتل اليسار بعد ان احدث انقلابا في بنيته السياسية واحتل موقعه كاهم واكبر حزب سياسي في الساحة الفرنسية عندما حصل على الاغلبية في عام ١٩٨١ مع تراجع دور الحزب الشيوعي هذا الواقع اظهر بشكل جلي انفراط عقد اليسار التقليدي الماركسي وبروز كتلة جديدة نواتها الحزب الاشتراكي ومادتها وسندها التيار الاصلاحي الدستوري بما يتقارب مع الاحزاب الاشتراكية الاوروبية الاخرى كما في المانيا الاتحادية وبريطانيا والسويد .[١٥]

ان الطبقة الوسطى التي نمت واتسعت كنتاج لعملية البناء الصناعي الاقتصادي في عموم فرنسا وعموم اوروبا فيما بعد الحرب العالمية الثانية ،ساهمت بدورها في تخفيف حدة الصراع الطبقي من خلال ماتمتعت به الطبقة العاملة من انجازات .

تكتل اليمين اختلف هو الاخر عما كان عليه من قبل ففي حين تراجع دور الكتلة الديغولية ،فان المجموعات اليمينية الاكثر انفتاحا حققت تقدما واضحا هذا على الرغم من بقاء الحزب الديغولي وزعيمه جاك شيراك في الموقع الاول بين احزاب اليمين ، اما اسباب ذلك فهي نفسها التي ساهمت في نموه وانتشاره في السابق اي شخصية الجنرال ديغول وظهوره اثناء الحرب العالمية الثانية كزعيم لتحرير لفرنسا وفيما بعد كمدافع عن مصالحها في العالم وعن استقلاليتها تجاه القوى العظمى .فقد ساهم ابتعاد شبح الحرب ووفاة الجنرال ديغول وتعزز نهجه الاستقلالي بعد اختفائه في جعل هذا النهج امرا واقعا وممارسة سياسية يومية وقاسما مشتركا في خطوطه العريضة لاغلبية القوى السياسية يسير بهديه تقريبا جميع الشخصيات السياسية من اليمين او اليسار وبنفس القدر الذي يتبناه الديغوليون انفسهم فالديغولية لم تعد مرهونة بالديغوليين فضلا عن صعود جهات اخرى كالوسط والجمهوريين المستقلين التي تكون بمجموعها (اتحاد الديمقراطية الفرنسية) ،ومع حصولهم على نسبة ٢٠٪ في انتخابات عام ١٩٨٦ ،اصبحوا يمثلون ثقلا يقترب من نفوذ شيراك نفسه هذا يعني ان فرنسا تتوجه باستمرار نحو استقطاب ثنائي ،الاشتراكيون المعتدلون من جانب واليمينيون الليبراليون المعتدلون من من جانب آخر ،وصفة الاعتدال هذه هي في الواقع نقطة التماس والتقاطع في الماضي والحاضر والمستقبل في ضوء انحسار مفهوم الصراع اليساري اليميني وشفافية الحدود بين معارضة وحكم ومع الاتفاق على السياسة الخارجية والدفاع والنظرة الجيوبولتيكية المشتركة في اطارها العام على الرغم من وجود بعض الخلافات حول مسائل متعلقة بادارة الاقتصاد [١٦].

٤- الخارطة الانتخابية للاحزاب السياسية وتشكيل حكومة الشراكة

يقوم النظام السياسي الفرنسي على التعددية الحزبية. وتشير المادة الرابعة من الدستورالفرنسي ،في الإطار القانوني لتنظيم الأحزاب إلى أن "الأحزاب السياسية تساهم في التعبير عن الاقتراع ". تتشكل وتمارس نشاطها بحرية. ويجب أن تحترم مبدأ السيادة القومية والديمقراطية. ولم يشر الدستور إلى الأحزاب إلا على أنها مساهمة في النشاط الانتخابي متجاهلا أدوارها الأخرى في الحياة الديمقراطية. ولم يضع أية قيود على تشكيلها أو عملها ونشاطها، وحريتها مطلقة طالما بقيت تحترم المبادئ الأساسية للنظام السياسي .

وهي أحزاب لها تاريخ متنوع، ورؤى سياسية متعددة بتعددها. ومسيرات سياسية عرفت تحالفات و انشقاقات. ورغم ذلك جرى تصنيفها، وان كانت الدقة تعوز هذا التصنيف غالبا، تحت مسميات اليمين واليسار، نتطرق الى اهمها من حيث تاريخها نشاتها ومشاركتها السياسية في :

أ--احزاب اليمين [١٧]:

- الاتحاد من اجل حركة شعبية UMP

حزب سياسي كان يسمى عند تشكيله الاتحاد من اجل أغلبية رئاسية لمساند شيراك في انتخابات عام ٢٠٠٢ . يضم التجمع من اجل الجمهورية RPR الذي يستوحي الديغولية والدور التاريخي للرئيس ديغول .ويشبه حزب المحافظين في بريطانيا. وحزب والديمقراطية الليبرالية. التحق به ثلثي نواب الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية UDF فهو تجمع من القوى الديغولية الليبرالية واليمين الوسط. (الحزب الوحيد الذي أسسه ديغول بنفسه هو 1947 RPF – 1953) ، ويقوم على نظرية الحرية الاقتصادية ورفض النظم التي تقيد الاقتصاد .والإيمان بالفردانية والتصدي بعنف لسياسة اليسار كما ينادي بتشجيع العمل ومكافأته وتشجيع الجدارة والابتكار بهدف خفض البطالة وبالتالي خفض كل ما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية، والاحترام الكامل للقانون ويعلن أن عدد أعضائه بلغ ٣٤٧٠٠٠ عضوا عام ٢٠٠٧ .

- الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية UDF

واجه الاتحاد منذ نشأته مشاكل علاقاته بالديغولية وكان يناضل من اجل إثبات استقلاله تجاه حلفائه، وقام على مساندة فالري جيسكار ديستان في حملته الرئاسية.جاعلا هدفه تجميع أحزاب الوسط واليمين غير الديغولي لمواجهة الحزب الديغولي RPR ولا يعد الاتحاد حزبا وإنما تجمعا من اتحادات مثل : الحزب الجمهوري PR ، الوسط الديمقراطي الاجتماعي CDS ، الحزب الاجتماعي PSD ، الحزب الشعبي من اجل الديمقراطية الفرنسية PPDF . وقد بقي فرنسوا بايرو رئيسا لهذا الاتحاد إلى أن انفصل عنه حديثا و شكل حزبه الجديد، الحركة الديمقراطية MoDem .

لم يستطع الاتحاد المذكور إبراز هوية خاصة به. ولا التغلب على الخلافات التي تسود العلاقات بين مكوناته. وقد تحدد دوره في التنسيق لاختيار المرشحين التابعين له في للانتخابات. بلغ عدد المنتسبين للاتحاد 100000 منتسب عام ٢٠٠٣ ليتقلص إلى ٣٣٠٠٠ منتسب عام ٢٠٠٧.

- الجبهة الوطنية FN

تتشكل الجبهة الوطنية من تيارات تقع في أقصى اليمين : بقايا ملكيين، من تبقى من المعجبين بحكومة فيشي، والمتعاونين مع النازية. كاثوليك متطرفين. قوميون متطرفون ،من توجهات مختلفة. مؤسس الجبهة جان ماري لوبان ، واسمها الأساسي الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية. وتصنف على أنها حزب يميني متطرف ذو نزعة فاشية .

طروحاتها السياسية حسب برامجها الانتخابية تتمثل في:

- تحديد الهجرة .
- تعزيز السيادة الوطنية في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات الدولية كحلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي .
- الحفاظ على التقاليد الفرنسية في الحياة اليومية .

حتى عام ١٩٨٣ كانت الجبهة هامشية و لا وزن لها في الحياة السياسية. وبعد هذا التاريخ تزايد عدد مناصريها. ليصل رئيسها إلى الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢ ، ويحصل على ١٧,٨ ٪ من أصوات الناخبين. أي ما يعادل ٥,٥ مليون ناخب. استطاعت الجبهة الوطنية استغلال الأزمة الاقتصادية المستمرة والبطالة، وانعدام الأمن في العديد من المناطق ومن ملفات الفساد المالي والسياسي لبعض أحزاب اليمين واليسارفي توسيع قاعدتها الانتخابية . وقد انشق عن الجبهة، عام ,1998 الرجل الثاني فيها برينو ميكريه وأسس حزبا خاصا به يحمل نفس الأفكار المتطرفة. بلغ عدد منتسبيها عام ٢٠٠٧ حسب بياناتها الرسمية ٤٠٠٠٠ منتسب، ولكن الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر ماي/ أيار ٢٠٠٧. والانتخابات التشريعية التي تلتها ، كانت صفعة قوية للجبهة بين مدى حجمها الحقيقي ولم تحصل على أي نائب .

ب- احزاب اليسار[١٨]:

وتشمل الحزب الاشتراكي، و الشيوعي والخضر، والراديكاليين واليسار المتطرف .

الحزب الاشتراكي PS

الحزب الاشتراكي الفرنسي هو الحزب الرئيسي الأول لليسار، نشأ عام ١٩٠٥ في مؤتمر كلوب Globe في باريس من اتحاد الاشتراكيين، الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الاشتراكي الثوري PSR في أعقاب مؤتمر الاشتراكية الدولية في أمستردام ١٩١٤ وأصبح " الفرع الفرنسي للدولية العمالية،SFI قاده جيلكي وتمجاجور وغيرهم،وفي عام ١٩٣٦ تشكلت الجبهة الشعبية التي ضمت الحزب الشيوعي الفرنسي والفرع الفرنسي للدولية العمالية والحزب الراديكالي. وفازت في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣ ماي/ايار 1936 وحصلت على ٣٧٦ مقعدا من أصل ٦١٨ مجموع مقاعد الجمعية. وشكل جان بلوم ولأول مرة حكومة اشتراكية خلال الحرب العالمية الثانية انشق الفرع الفرنسي للدولية العمالية فساند تيار منه حكومة فيشي والتيار الآخر الذي يشكل الغالبية التحق بصفوف مقاومة الاحتلال النازي. ضعف الحزب في ظل الجمهورية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٨) وكان لمواقفه من الحرب في الجزائر ومن الجنرال ديغول اثر في موقعه في المعارضة .

عام ١٩٦٠ عرف الحزب الاشتراكي الموحد بزعامة ميشال روكار مدا كبيرا في أوساط الطلاب والمثقفين. رغم ما كان يمر به من صعوبات داخلية. وفي عام ١٩٦٥ استطاع اليسار أن يقدم مرشحا وحيدا للرئاسة في مواجهة ديغول وهو فرنسوا ميتران الذي حصل على نسبة ٣٢٪ من الأصوات في الدورة الأولى و ٤٥ %في الدورة الثانية. عام ١٩٧١ وفي مؤتمر ايبناي Epinay تشكل الحزب من قدماء الفرع الفرنسي للدولية العمالية ، ومن أعضاء من نواد سياسية وحركات يسارية بزعامة فرنسوا ميتران. وقد أعلن هذا الأخير رفض التحالف مع اليمين وتمتين علاقاته مع اتحاد اليسار بهدف جعل الحزب الاشتراكي الأقوى في اليسار الموحد. والحزب الأول في فرنسا لتمكينه من الوصول للسلطة.وقد عرف الحزب الاشتراكي تزايدا مضطردا في عدد منتسبيه. فمن ٨٠٠٠٠ منتسب عام ١٩٧١، ٢١٣٠٠٠ عام ١٩٨٢. ليصبح ٢٢٠٠٠٠ عام ٢٠٠٧ .

الحزب الشيوعي PC

في اجتماع تور في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠ انضمت أغلبية من الاشتراكيين من الفرع الفرنسي للدولية العمالية إلى الشيوعية الدولية التي أسسها لينين عام ١٩١٩ بعد الثورة الروسية. والتزم الشيوعيون الفرنسيون بمقررات هذه الدولية. وأصبحوا يعرفون ب" الفرع الفرنسي للدولية الشيوعية ." SFIC وبقيت هذه التسمية حتى عام ١٩٤٣ .

في عام ١٩٢٤ حصل الحزب المذكور على ٢٦ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية، ثم عاد ليفقد نصفها عام ١٩٢٨، وساند الحزب حكومة بلوم الاشتراكية دون المشاركة فيها .

بعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي أصبح الحزب الشيوعي من الأحزاب السياسية الفرنسية الرئيسية وحصل على ٢٩٪ من أصوات المقترعين. وأصبح له حضور معتبر في المناطق الفرنسية. الا ان اخفاقات عديدة مني بها نتيجة بعض مواقفه منها تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي للتدخل السوفيتي ضد الثورة الشعبية في هنغاريا عام ١٩٥٦، الامر الذي عقد الأوضاع الداخلية للحزب، وتراجع التأييد الشعبي له، و فاقم ذلك كله معارضة الحزب لقيام الجمهورية الخامسة بعد عودة ديغول للحكم عام ١٩٥٨. وكذلك ماحصل في أحداث مايس عام ١٩٦٤ عندما تاخر الحزب في مساندة الحركة الطلابية التي عدها تفتقر الى برنامج حقيقي ودون أهداف إيديولوجية واضحة. ولكنه عاد، متأخرا ، للانضمام إليها بعد الإضراب الذي ساندته الاتحاد العام للعمل . CGT

وفي المجال العقائدي تخلى الحزب عام ١٩٧٦ عن المرجعية السوفيتية متوجها نحو نموذج شيوعي أوروبي. وتخلى عن النظرية الماركسية في دكتاتورية البروليتاريا معلنا استقلاله الكامل عن موسكو. وتأييده لمفهوم الحريات العامة. ومنذ عام ١٩٨٠، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واتساع الخلافات في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، أخذت شعبيته تنهار سريعا. وحاول، من موقع الضعيف، أن يعدل ذلك عن طريق الاشتراك في حكومات اليسار، حتى عام ١٩٨٤، ولكن كل ذلك لم يخدم إلا مصالح الحزب الاشتراكي .فقد حصل جورج مارشيه الأمين العام للحزب على ١٥ ٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨١وتراجعت شعبيته بشكل مضطرد .عام ١٩٨٤ ١١٪.عام ١٩٨٨ ٦.٧٥٪ , عام ٢٠٠٢ حصلت مرشحة الحزب، الأمين العام، السيدة ماري جورج بيفه على ٣,٣٧% عام ٢٠٠٧ حصلت نفس المرشحة للرئاسة على1,93% .

المشهد السياسي بعد الانتخابات

بعكس ماكانت عليه توقعات ماقبل الانتخابات من هيمنة الديغوليين والجيسكاردين على الجمعية الوطنية بعد الانتخابات فان المشهد السياسي الذي ظهر بعد انتخابات ١٦ آذار ١٩٨٦ مختلف اذ جاءت نتائج تلك الانتخابات غير حاسمة لصالح اليمين اواليسار فقد حصل تحالف اليمين المعتدل من ،حزب التجمع من اجل الجمهورية بقيادة جاك شيراك وحزب الوحدة الديمقراطية بقيادة فاليري جيسكارديستان على ٢٩١ مقعدا [١٩] ، في حين حصل تحالف اليسار الحزب الاشتراكي بقيادة فرانسوا متيران والحزب الراديكالي اليساري على ٢١٦ مقعدا والمفاجئة كانت في حصول حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف على ٣٤ مقعدا ماعد حدثا استثنائيا .ومع ان الفوز كان حليف تحالف اليمين الا ان الرئيس متيران كان امامه سنتان لحين انتهاء فترة ولايته .ومع مابدا من

صعوبة تعايش الاكثرية اليمينية مع رئيس اشتراكي الا انه بدا ايضا انه الحل الانسب لتجنب ازمة دستورية ،وقد طرح تحالف اليمين شروطا للتعايش مع الرئيس الاشتراكي اذ انه في حقيقة الامر اراد ان يمنع الرئيس متيران من اختيار رئيس وزراء يرضاه هو من بين اليمين وليس يرضاه اليمين نفسه .

وفي بيان اصدره ائتلاف اليمين حدد بموجبه صلاحية اختيار رئيس الوزراء ،فقد جاء فيه "ان الفرنسيين اختاروا اغلبية جديدة وهم بالتالي يختارون سياسة جديدة . ولايمكن تطبيق هذه السياسة الجديدة الا عن طريق رئيس وزراء وحكومة مصممين على تحقيق اهداف البرنامج السياسي للحكم معا في التجمع من اجل الجمهورية (الديجوليين الجدد والاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية < اليمين الليبرالي > دون مساومات او تنازلات . وان اي شخصية تنتمي الى الاغلبية الجديدة ويقع عليها اختيار رئيس الجمهورية لتولي مهام رئيس الوزراء يتعين عليها ان تتاكد قبل القبول من ان تطبيق السياسة الجديدة التي اختارتها البلاد سوف يحظى بالمساندة الضرورية لكل القوى السياسة التي تشكل الاغلبية) [٢٠].

الرئيس متيران هو الاخر كان يراهن على عامل الزمن لاحداث التفكك داخل تحالف اليمين الذي كان يعاني من الانشقاقات الداخلية .

٥- المكاسب من عملية الشراكة :

تجربة الشراكة على الرغم من عدم تجانس المشاركين فيها واختلاف منهجهم حققت بعض المكاسب التي نورد بعضا منها في الاتي :

١- تلافي حصول ازمة دستورية وتعديل الدستورفيما بعد ،كما ان التوافقات استطاعت ان تحقق بعض الانجازات بعيدا عن حالة السجالات والتشاحن والنقد التي كانت تسود الاجواء بين الطرفين في بداية رئاسة متيران ،حيث كان الهدف عدم السماح للحكومة الاشتراكية بتحقيق نجاحات قد تسحب الناخبين الى جانبها في حين يحرص الطرفان بعد تجربة المشاركة على الظهور بمظهر الجانب الذي تنازل للاخر من اجل حل المشكلات الكبيرة والمستعصية .

٢- في مجال السياسة الخارجية وبالرغم من ان الاولوية فيها تعود للرئيس فان الشركاء الجدد كان لهم دور فعال وايجابي في معالجة وحسم بعض الملفات التي كانت تمثل ازمة في حين حصل تغير في نوع ومستوى العلاقة مع بعض الدول وترميم مابدا فيها من تصدعات ،منها مايتعلق بالرهائن الفرنسيين في لبنان والذين نجح شيراك في اطلاق سراحهم ضمن اتفاق مع خاطفيهم منهم اثنان من طاقم التلفزيون الفرنسي (فيليب روشو وجورج هانسن) ومد جسور للتواصل مع سوريا وفي الوقت نفسه حصل تحسن في العلاقة مع ايران التي كانت في حالة حرب مع العراق الذي تدعمه فرنسا فقد ابدى شيراك تنازلات لايران بالنسبة الى تصدير اسلحة لها ،اذ وافقت فرنسا على تزويد ايران بالسلاح عبر طرف ثالث [٢١] . فضلا عن ابعاد منظمة مجاهدي خلق التي انتقلت الى العراق [٢٢] لذا فانها عملت على تثبيت تحالفها مع العراق وتطبيع علاقتها مع ايران .

٣-اعادة النظر في بعض القوانين التي كان لها تاثير سلبي على الاقتصاد اعادت الثقة لدى الرساميل سواء منها المحلي ام الاجنبي بالاستثمار مجددا مما ساعد في اعادة الثقة الى الفرنك الفرنس وارتفعت قيمته ،وساهمت في ايجاد قناعة لدى الاشتراكيين بضرورة تطبيق برنامج اقتصادي يتناسب وواقع المجتمع الفرنسي اي لابد ان يكون نابعا من ارضية فرنسية اوروبية مما اشر حالة من الانفتاح في المنهج الفكري الاشتراكي .

٤- التشارك مع اليمين اوجد مرونة بالنسبة لاحزاب اليسار ونفس الشيء بالنسبة لاحزاب اليمين مما اذاب الحواجز بينهما باتجاه مصلحة مشتركة ومهد الطريق امام تجربة مشاركة ثانية بينهما كان الرئيس فيها من اليمين ورئيس الوزراء من اليسار عام ١٩٨٨ بين جاك شيراك اليميني وليونيل جوسبان اليساري .

٦- المآخذ على عملية الشراكة

لقد نتج عن حالة المعايشة عدد من التناقضات والمشكلات في مسائل عدة نذكر بعضا منها :

١- الرئيس والبرلمان على طرفي نقيض ،اذ لم يعد لرئيس الجمهورية ذلك الفضاء الذي يسمح له بممارسة صلاحيات واسعة في تمرير القوانين والمشروعات التي يراها ضرورية فضلا عن مسالة اختيار رئيس الوزراء التي لم تعد خيارا بيد الرئيس وانما اصبحت امرا مسلما به تفرضه الانتخابات .

٢- الضعف الذي اصاب بعض مفاصل عمل الحكومة بسبب كون الرئيس من حزب يختلف منهجيا عن حزب رئيس الوزراء الذي فرضت الانتخابات على الرئيس مشاركته ،وهو الشخص المدعوم من الجمعية الوطنية في حين يتقيد الاخير ايضا بسلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية الذي يمتلك حق الفيتو ،ولايستطيع العمل بحرية لاجل تطبيق برنامجه والوعود التي وعد ناخبيه بها وجرى انتخابه لاجل تحقيقها .

٣- حالة الارباك وعدم اليقين التي سادت الشارع الفرنسي من شكل الحكومة التي سوف تتشكل بين فرقاء لطالما وصفوا بالاعداء لاسيما بعد تصريحاتهم العديدة بانهم لن يتشاركوا في حكومة مع الطرف الاخر الا انهم تراجعوا فيما بعد عن مواقفهم مما اوجد حالة من التشكك لدى بعض الناخبين حول مصداقيتهم وجدوى الانتخابات التي تجمع برنامجين متناقضين ،لذا كان لهذا الامر تداعياته على الانتخابات التي تلتها وعزوف الكثير منهم عن الادلاء باصواتهم وكاد ان يحقق انتصارا لليمين المتطرف .

٤- عدم وجود معارضة في البرلمان والعمل بنظام التوافق يمكن ان يساهم في ارتفاع حالات الفساد من كلا الجانبين اذ ان اي منهما يحاول التغطية على اخطاء الاخر من اجل ان يتستر الثاني على اخطائه مع ضعف امكانية رئيس الوزراء لمحاسبة الوزراء التابعين للحزب الاشتراكي ،اذ ان محاسبتهم او اقالتهم تتطلب موافقة رئيس الجمهورية الاشتراكي وبالعكس فان اي مسؤول من اليمين قد ضمن مبدئيا عدم محاسبة رئيس الجمهورية له كونه ضمن الحزب الذي يمتلك الاغلبية البرلمانية والتي تستطيع ان تشل حركة الرئيس .

٥- عدم تطابق الرؤى في بعض مسائل السياسة الخارجية على الرغم من كونها من اختصاص الرئيس الا ان اختلاف التصريحات اظهر قطبا التالف متيران وشيراك وكانهما يتصارعان على مسالة السيادة في مجال السياسة الخارجية والدفاعية وقد ظهر الاختلاف حول الشرق الاوسط في مايخص القضية الفلسطينية ، عندما نشرت احدى الصحف الاسرائيلية قول شيراك بانه يرفض قيام دولة فلسطينية ويفضل بدلا من ذلك اجراء محادثات بين اسرائيل والاردن حول شكل من اشكال الوطن يمنح للفلسطينيين في حين كان متيران قد دعا في عام ١٩٨٢ الى اقامة دولة فلسطينية [٢٣]

ثالثا : تجربة الشراكة الالمانية – حكومة ميركل الائتلافية –

١- آلية تشكيل وعمل الوزارة :

لقد صمم صانعوا القانون الاساسي الالماني بعد الحرب العالمية الثانية ديمقراطية برلمانية قائمة على التنافس بين القوى السياسية ضمن النظام الانتخابي الذي ارسى دعائمه الدستور الالماني متوخيا في ذلك تشجيع المسؤولية بين افراد النخب السياسية مع الحد من احتمال قيام جماعات متطرفة او قوى سياسية بتعطيل العملية السياسية او اغتصاب السلطة بطرق غير قانونية [٢٤]

ان مبدا المستشار الذي ارتبطت به سلطة اصدار القرار كطريقة لتنفيذ الحكومة الالمانية لسياستها الخارجية يقوم بعرض تعليمات السياسة العامة لمجلس الوزراء والذي عليه اتباع السياسة التي يضعها المستشار ،وهذه التعليمات ملزمة لمجلس الوزراء فالقاعدة العامة لمبدا المستشار قائمة على اساس لائحة اجراءات الحكومة التي تم تبنيها من مجلس الوزراء وتم اقرارها من قبل الرئيس الاتحادي ،ويتم تحديد هذه اللائحة عند تكوين الحكومة الاتحادية ،وهي عبارة عن اتفاقية للتحالف بين الاحزاب التي اتفقت على تكوين الوزارة ، ويتم بفضل هذه الاتفاقية وضع الخطوط العامة لكل الوزارات الاتحادية كلا على حدا ،وتؤدي نتيجة الحزب في الانتخابات والنسبة التي يحتاجها لتكوين الحكومة دورا كبيرا في تحديد خطوط سياسته العامة ، فمثلا في اللائحة الصادرة لعام ١٩٩٨ ،لم تتجاوز الخطوط العامة التي وضعت بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة(شرويدر) وائتلاف (٩٠) الخضر اكثر من [٧٨] صفحة ويمكن هيبة الحزب الديمقراطي الاشتراكي على شريكه في التحالف بفضلها ،في حين نلاحظ ان لائحة الاجراءات للعام ٢٠٠٥ ،والمسماة (العمل سوية لاجل المانيا) تجاوزت ال [١٣٦] صفحة ، وقد حاول الحزب الديمقراطي الاشتراكي المتحالف مع التحالف المسيحي الديمقراطي وضع عدد من الخطوط العامة كشروط لائتلافه بعد ازمة تكوين الحكومة بفضل النتائج المتقاربة بين الحزبين المتحالفين [٢٥] .ففي مجال السياسة الخارجية تضمنت الخطوط العامة التاكيد على السعي الالماني لتاييد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ،وهو مايتعارض مع توجهات الحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة (انجيلا ميركل).وكذلك استعمال القوات الالمانية اذ حددت لائحة الاجراءات انه لايمكن ارسال القوات الالمانية خارج الحدود الا بفضل المشاركة الجماعية وبفضل المنظمات الدولية ،والتي كانت جزءا من مبادئ حكومة شرويدر السابقة والخشية من ان يحاول المستشار الجديد تخطي ذلك ،لاسيما وان الحزب

المسيحي الديمقراطي كان ينتقد حكومة شرويدر لعدم اسهامها في الحرب على العراق [٢٦] ،ايضا فان المستشار لايمكنه بفضل سلطاته ووظيفته ان يتجاوز الخطوط العامة لسياسة حكومته فالمستشار هو الذي يحدد هذه الخطوط عند تكوين الحكومة الائتلافية ،ولكنه نفسه لايكون قادرا على تجاوز هذه المحددات دون الرجوع الى شركاء التحالف ،ويتولى مكتب المستشار الاتحادي بفضل مكاتب التنسيق مع كل وزارة من الوزارات الاتحادية دورا في متابعة تنسيق هذه السياسات [٢٧].

٢- اسباب وموجبات تشكيل حكومة شراكة

جاءت فكرة تشكيل حكومة شراكة ائتلافية بين اليمين واليسارفي المانيا تعبيرا عن حالة واقعية افضت اليها نتائج الانتخابات في ايلول سبتمبر من عام ٢٠٠٥ وعوامل اخرى تكتسب اهمية على المستوى الداخلي والخارجي لها ، ومع موقعها كدولة رائدة ولديها ثالث اقتصاد على مستوى العالم ونقطة الارتكاز في اوروبا ، فالازمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها وباتت تهدد حتى موقعها كقاطرة للاتحاد الاوروبي ،استلزمت حلولا جذرية وشاملة لذا فان حكومة المستشار كرهارد شرويدرالمتحالفة مع حزب الخضر لعام ٢٠٠٢ والتي لم تمتلك اغلبية مريحة في البرلمان (٢٥١ مقعد مقابل ٢٤٨ مقعد للمعارضة)[٢٨] لجات الى تطبيق برنامج اصلاحي يتضمن تقليص النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مما اثر على شعبية الحزب الحاكم ، اذ انه لم يحظى بقبول مؤيديه سواء من الناخبين الذين صوتوا بكثافة تبعا للمواضيع الداخلية المختلف عليها والتي تندرج في اطار السياسة الاقتصادية والضريبية لحكومته ،كمعدلات البطالة والضرائب المرتفعة ومحاولات الاصلاح المثيرة للجدل في سوق العمل وفرض الادخار وخفض اعانات البطالة التي طغت على الدعم الذي كان يحظى به ،او بين صفوف حزبه الذين وصفوا سياسته تغليب لمصالح الشركات بشكل اساسي وانتقدتها القاعدة الشعبية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم بوصفها خيانة للاشتراكية [٢٩] وكانت حكومة شرويدر قد فقدت الاغلبية في مجلس الولايات بعد خمسة اشهر من اعادة انتخابه لمنصب المستشار، هذا الامر خلق وضعا صعبا بالنسبة للمستشار اذ تعين عليه ايجاد حلول توفيقية مع المعارضة في كل التشريعات التي يتطلب البت بها موافقة مجلس الولايات (الغرفة الثانية) ،ومع تزايد احتمالات الهزائم في انتخابات المقاطعات والتمرد داخل صفوف الحزب والضغوط من جانب كبار الوزراء للاستقالة قرر شرويدر ان يستمر في محاولاته للحصول على اغلبية نيابية الامر الذي استوجب اجراء انتخابات مبكرة ، كانت غاية المستشار الالماني غيرهارد شرودر منها الحصول على تفويض جديد من الشعب الألماني، كي يتمكن من المضي قدماً في تنفيذ سياسة الإصلاح الداخلية، لكنه لم يحصل على ذلك بعد أن أسقط الناخبون الألمان الائتلاف الحاكم المكون من حزبه وحزب الخضرفي الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥ .. وبالرغم من ذلك فقد حقق الحزب الاشتراكي الديمقراطي نتيجة جيدة غير متوقعة في الانتخابات بفضل المجهود الذي بذله المستشار شرودر وهالته الإعلامية الجذابة قبيل الانتخابات. أما رئيسة الإتحاد المسيحي الديمقراطي، أنجيلا ميركل، فقد كانت تبغي الحصول على ما هو أكبر، وهو تكليف صريح

من الشعب الألماني لممارسة إصلاحات أكثر جذرية من إصلاحات شرودر[٣٠] وكان الهدف واحدا مما احدث تداخلا في البرامج الانتخابية لكلا الحزبين واختلط مفهوم اليمين واليسار في الطيف السياسي ،ظهرت اثاره على توجهات الناخبين .فالتشكك الذي اظهرته توجهاتهم في مدى استعداد المانيا لاجراء تغيير حكومي جذري ،ظهر من خلال النتائج التي حققها الحزبين الرئيسيين الإشتراكي الديمقراطي الحاكم والإتحاد المسيحي الديمقراطي والتي كانت متقاربة وغير حاسمة بالرغم من التقدم الضئيل لحزب ميركل على حزب المستشار شرويدر مما اعطى صورة بان الحزبين فقدا مكانتهما الخاصة كقطبين محوريين في خريطة الأحزاب السياسية الألمانية يمثلان موقعين مختلفين ضمن هوية اليسار واليمين السياسي الالماني.فضلا عن علاقتهما بالاحزاب الاخرى لاسيما الصغيرة منها كحزب الخضر والحزب الليبرالي وحزب اليسار الجديد ، ووفقا لتكهنات المراقبين فإن تكريس وجود حزب اليسار الجديد الذي يتبنى مواقف سياسية تبتعد كثيراً عن وسطية الطيف السياسي الألماني، يعني شرخاً كبيراً في التكتلات الحزبية، لأن صعوده ليصبح قوة سياسية ألمانية مهمة يعيق تشكيل تحالف حكومي بين الحزبين الكبيرين والاحزاب الصغيرة لذا فان التوقعات قد رجحت قيام حكومة مكونة من الحزبين الكبيرين في إطار تحالف كبير، ما يعني تغييب فعلي لمعارضة حقيقية في البرلمان.

ووفقاً لتحليل اللورد رالف دارين دورف، أستاذ السياسة والإقتصاد السابق في جامعة لندن، فإن "بروز راديكالية يسارية يعادله ويوازنه غالباً راديكالية يمينية جديدة تطالب بمزيد من سلطة الدولة في المجال الاجتماعي وتقليص حقوق المواطنة".

وحول طبيعة التغيرات في مفهوم اليسار واليمين الالماني تحدث أستاذ العلوم السياسية في جامعة كولونيا الدكتور سيبو واصفا الحالة ب"انقسام المشهد السياسي الألماني في الستينات وأوائل السبعينات إلى معسكرين كبيرين هما المعسكر الاشتراكي اليساري والمعسكر المسيحي المحافظ". ووفقا لتحليله فإن "تصنيف الأحزاب إلى يمين ويسار في هذا المرحلة كان منطقياً، مع أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الحزب الليبرالي كان يميل إلى اليسار السياسي الذي عنى بحقوق المواطنة، والدفاع عن القيم التنويرية آنذاك". وفي هذا السياق يشير يانسن إلى "بدء التغيير الحقيقي في مفهوم اليسار واليمين بتولي المستشار هيلموت شميدت للسلطة حيث سيطر التيار المحافظ نسبياً على توجهات الحزب الاشتراكي الحاكم آنذاك وهو ما أدى إلى نشوء حزب الخضر الذي خرج عمليا من رحم الحزب الاشتراكي الديمقراطي نظراً لمعارضته الشديدة لسباق التسلح بين القوى العظمى وقرار نصب صواريخ نووية أمريكية متوسطة المدى على أراضي ألمانيا الغربية، علاوة إلى تحول قضية حماية البيئة إلى قضية تشغل شاغل الناخبين الألمان". وفيما يتعلق بالحزبين المسيحيين يشير يانسن إلى "محاولتهما الحفاظ على ميراث عصر كونراد أديناور حتى أواخر السبعينات، ثم تغير نهجمها الإقتصادي وتحول من إقتصاد السوق الاجتماعي إلى الاقتصاد الليبرالي الجديد (نيو ليبرالي) الذي يتماشى مع إملاءات العولمة من دون أن يحاول تطوير صيغ تعاون دولية للتعاطي البناء معها".

وفي سياق الاشتراكية الديمقراطية وتحديات العولمة تعد السيرة الذاتية للمستشار غيرهارد شرودر نوعاً من التجسيد الشخصي للتحولات في مفاهيم اليمين واليسار السياسية. فالمحامي الشاب شرودر إنضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٦٣. ومن خلال عمله السياسي في الفترة ما بين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ في إطار منظمة شبيبة الاشتراكيين التابعة للحزب الإشتراكي الديمقراطي، والتي أصبح فيما بعد رئيساً لها، بدأت توجهاته السياسية في التبلور حيث تميزت بميولها إلى تبني مواقف يسارية آنذاك. وفي عام ١٩٨٠ انتخب شرودر عضواً في البرلمان الألماني لأول مرة، ثم أصبح في عام ١٩٨٦ عضواً في الأمانة العامة والمكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي الديمقراطي. ولكن نقطة التحول الرئيسية إلى "اليمين الاشتراكي" في رؤية السياسي الشاب شرويدر السياسية تزامنت مع توليه مهام سياسية على أرض الواقع، وهذا ما خرج إلى دائرة الضوء حين أصبح رئيساً للكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي في برلمان ولاية ساكسونيا السفلى التي تولى رئاسة حكومتها بعد فوزه بانتخاباتها في عام ١٩٩٠ ومن ثم فوزه بالانتخابات البرلمانية الألمانية كمرشح للحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٩٨ لينهى بذلك هيمنة الحزب المسيحي الديمقراطي وزعيمه هيلموت كول على الحياة السياسية الألمانية التي إستمرت ١٦ عاماً [٣١]. والجدير بذكره في هذا السياق أن شرويدر تبني رؤية سياسية جديدة أطلق عليها "الوسط الجديد" (شبيهة برؤية الطريق الثالث لتوني بلير في بريطانيا)، وهذا بدوره يشير بوضوح الى أن متغيرات عصر العولمة تتطلب تياراً سياسياً جديداً يحاول التوفيق بين "العدالة الإجتماعية وتحديات الحداثة المتعولمة".

٣- المشهد السياسي الالماني :القوى السياسية الرئيسة المتنافسة

يخص الدستور الالماني الاحزاب السياسية بدور كبير في رسم الخريطة السياسية الالمانية . فالمادة ٢١ منه تنص على "الاحزاب السياسية تشارك في تشكيل الارادة السياسية للشعب ".وتتنافس عدة احزاب على حيازة ثقة الشعب من خلال طرح برامجها الانتخابية ،من خلال ممثليها ،وسنلقي نظرة على اهم الاحزاب الداخلة في الائتلاف الكبير من اليمين واليسار :

١- الاتحاد المسيحي ،ويضم [٣٢]:

- الحزب الديمقراطي المسيحي CDU

هو حزب محافظ وأكبر حزب سياسي من حيث عدد العضوية بألمانيا، تأسس عام ١٩٤٥ بهدف تجميع القوي المسيحية الخارجة من أتون الحرب العالمية الثانية في كيان واحد.وفي البدء اعتمد على التوجهات الاكثر اشتراكية غير انه بعد ذلك بدل اسمه من الاشتراكي المسيحي الى الديمقراطي المسيحي ،لتصبح الركائز التي يسير عليها ،المسيحية ،والديمقراطية ،والليبرالية . وبرز دوره بقوة عام ١٩٤٩ بعد تولي كونراد أديناور منصب أول مستشار بالدولة الألمانية الحديثة.

الحزب حكم ألمانيا ٣٩ عاما من أبرزها فترتا حكم المستشارين كونراد أديناور (١٩٤٩-١٩٦٣) وهلموت كول (١٩٨٢-١٩٩٨) وقضى ٢٣ عاما بمقاعد المعارضة، ولعب دورا سياسيا مؤثرا بالساحة الأوروبية من خلال عضويته باتحاد الأحزاب الشعبية الأوروبية [٣٣] .

شارك الحزب عام ٢٠٠٩ بحكم ألمانيا في إطار ائتلاف مع الحزب الديمقراطي الحر بقيادة غيدو فيسترفيله الذي تولى وزارة الخارجية في إطار ذلك الائتلاف. ويعزى للحزب المسيحي الفضل في ثلاثة تحولات تاريخية مرت بها البلاد وأوروبا هي النهوض بألمانيا، وإعادة بنائها اقتصاديا بعد خروجها مدمرة من حربين عالميتين، وتوحيد شطري البلاد عام ١٩٩٠ بعد سقوط جدار برلين، وتأسيس الاتحاد الأوروبي وتحقيق حلم الوحدة الأوروبية. ويطلق أيضا على الحزب اسم الاتحاد المسيحي الديمقراطي بسبب اشتراكه مع شقيقه الأصغر الحزب المسيحي الاجتماعي بكتلة واحدة بالبرلمان (بوندستاغ).وخلال مسيرة الحزب الطويلة كان لديه خمسة مستشارين ،انجيلا ميركل هي السادسة في سلم التسلسل التاريخي

- الحزب المسيحي الاجتماعي (البافاري) CSU

حزب محافظ يؤكد على حرية راس المال والحرية الفردية ومباديء حقوق الانسان ،ويسير بنفس خط سير الحزب الديمقراطي المسيحي المتالف معه ولكنه بشكل او باخر يميل الى ان يكون محافظا اكثر .

تاسس عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية وانطوى مع الحزب الديمقراطي المسيحي في ائتلاف قاد البلاد منذ عام ١٩٤٩ وقد لمع نجم هذا الحزب مع رئاسة لودوج ايرهارد له وبعد تقدم ادیناور بالعمر حيث كان في الخامسة والثمانين ،تصاعدت شعبية الحزب من خلال استحداثه لعدة تنظيمات خاصة في مجال استقطاب الطبقة الوسطى والمهاجرين والمستقلين وجذب مقاطعة بفاريا ،وتمكن من الحصول على الاغلبية لتشكيا حكومة عام ١٩٦٣- ١٩٦٦ وبسبب حالة الركود الاقتصادي في حينه اضطر الى التحالف مع الديمقراطي المسيحي واصبح كورت كيسنجر مستشارا وويلي برانت نائبا له .

وقد حقق التحالف المسيحي نسبة ٣٥.٢٪ من الاصوات في انتخابات عام ٢٠٠٥ ليشغل ٢٢٥ مقعدا في البرلمان .

- الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD

يعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية الألمانية، ولا ينكر أحد من المطلعين على تاريخ الأحزاب السياسية الألمانية الدور الريادي الذي لعبه الحزب المسيحي الديمقراطي بقيادة المستشار الأول لجمهورية ألمانيا الإتحادية كونراد أديناور في إعادة إعمار ألمانيا وعودتها إلى المجتمع الدولي بعد تحريرها من براثن الحقبة النازية. غير أن الدور الأكبر فيما يتعلق بإرساء ثقافة ديمقراطية مدنية قائمة على مبدأ المساواة والمشاركة السياسية الفاعلة وحقوق المواطنة يعود إلى الحزب الإشتراكي الديمقراطي الذي حافظ منذ تأسيسيه على إلتزامه بتطبيق قيم إنسانية تساهم في تعزيز الروابط الإجتماعية والتعاطي البناء مع المتغيرات السياسية.

تعود جذور الحزب الإشتراكي الديمقراطي التاريخية إلى فريديناند لاسال، حيث تم تأسيسه بعد إتحاد الرابطة العامة للعمال الألمان وحزب العمال الإشتراكي الديمقراطي في عام ١٨٧٥ وهو ما يعلل علاقته الخاصة مع النقابات العمالية حتى الوقت الحالي. وقد تعرض الحزب لإضطهاد كبير في عهد المستشار البروسي الحديدي أوتو فون بسمارك، مما أدى إلى تقوية روح التكاتف والتماسك بين أعضائه والتي كانت بدورها ضرورية لمواجهة

هذه الملاحقة. وفي عام ١٨٩١ أصبح له برنامجاً جديداً أطلق عليه برنامج "إيرفورت" الذي صاغ أهدافاً سياسية قابلة للتحقيق في ظل المنظومة الرأسمالية السائدة آنذك.

ومنذ بداية عمل الحزب الإشتراكي الديمقراطي السياسي يتنازع جناحان، أحدهما "ثوري تقدمي" مثلته روزا لوكسمبورغ، والآخر "إصلاحي محافظ نسبياً" مثله أدور بيرنستينين، على توجهاته وخطوط عمله العامة. ورغم حالة الجمود التي عانى منها الحزب أحياناً بسبب هذه النزاعات الداخلية، إلا أن هذه الخصوصية الناجمة عن تعدد المشاركين في خطابه السياسي أعطته موقفاً متميزاً تمثل في قدرته النظرية الثورية من ناحية، وأهليته الإصلاحية الكامنة في قدرته على التحرك السياسي داخل النظام السياسي القائم، وهو ما أكسبه ديناميكة خاصة ساعدته على بناء جسور سياسية بين شرائح المجتمع المختلفة وعلى تخطي عدة مراحل صعبة في تاريخ ألمانيا [٣٤].

إلتزم الحزب الإشتراكي الديمقراطي طوال مسيرته السياسية بمعاداة الفاشية، بجانب دفاعه عن حقوق الطبقة العاملة، ومع وصول النازيين إلى سدة الحكم تم حله وهرب غالبية زعمائه إلى الدول الأوروبية المجاورة. وبعد تحرير ألمانيا من براثن النازية عاد الحزب إلى مزاولة نشاطه السياسي وبرز كورت شوماخر كقائد جديد له يملك القدرة على التعاطي مع إستحقاقات المرحلة، حيث نجح بمساعدة تاريخه النضالي الذي دافع فيه عن القيم الديمقراطية في جمهورية فايمر، في إعادة بناء الحزب. ونظراً لهيمنة الحزب المسيحي الديمقراطي ومستشاره كونراد أديناور على الحياة السياسية الألمانية لمدة ١٤ عاماً متتالية وخوف الناخبين الألمان من الإيدولوجيا الثورية تقلص نفوذه الإنتخابي حتى عام ١٩٥٩.

وفي العاصمة القديمة بون تبنى الحزب برنامج "باد غودسبيرغ" في عام ١٩٥٩ الذي تجاهل فيه الأطروحات الماركسية وقبل بمبدأ الملكية الخاصة طالما أنه لا يتعارض مع إقامة نظام إجتماعي عادل. كما دعا إلى إصلاح نظام السوق حتي تأخذ قضية العدالة الإجتماعية مكانها الطبيعي على سلم أولويات العملية السياسية. ومن منظور العلوم السياسية فإن هذا التطور قد جسد نقطة تحوله إلى حزب جماهيري كبير يملك القدرة على تمثيل مختلف شرائح المجتمع. كما أن قدرة الحزب على التعاطي مع المراحل الصعبة خرجت إلى دائرة الضوء عندما تبني المستشار براند أطروحة سياسية شجاعة في خضم ثورة الطلاب في أواخر الستينات حين طالب بـ"المزيد من الديمقراطية" بدلا من قمع الحريات وحقوق المواطنة .حصل على نسبة ٣٣.٣ ٪من الاصوات في انتخابات عام ٢٠٠٥ مايعني ٢٢٢ مقعد في البرلمان .

وقد حصل الحزب الديمقراطي الحر (الليبراليون)على نسبة ٩.٨٪ مايساوي ٦١ مقعدا وحزب الاشتراكية الديمقراطي على ٨.٧٪من الاصوات مايحقق ٥٢ مقعدا في البرلمان وحزب الخضر الذي حقق ٨.١٪من الاصوات و٥١ مقعدا في البرلمان [٣٥] .

٤- الخارطة الانتخابية للاحزاب السياسية :

بعد ان قام المستشار كرهارد شرويدر بطرح الثقة على حكومته وطلب من حزبه التصويت على حجب الثقة عنها فانه فعليا فسح المجال لانتخابات برلمانية مبكرة

هدفها نقل المعركة على برامجه الإصلاحية إلى ساحة الشعب الألماني على أمل أن يحصل على أغلبية تمكنه من مواصلة سياساته الإصلاحية المثيرة للنقد. و توسم في الانتخابات حلولا تسمح له بالبقاء في السلطة ولكن بحكومة أغلبية قوية تستطيع مواصلة برنامج الإصلاح الذي بدأت به.

اما المعارضة فقد رحبت بالفكرة التي سحبت البساط من تحت أقدام الائتلاف الحاكم شيئا فشيا، بالدعوة إلى انتخابات مبكرة سعيا للعودة إلى الحكم بعد سبع سنوات من بقائها في صفوف المعارضة في وقت تولد لديها تفؤل مبالغ فيه بشان تراجع شعبية الاشتراكيين لدى الناخبين واتساع شعبيتها بالمقابل مما يتيح لها تجيير هذه الأوضاع لصالحها في معركتها على طريق العودة إلى السلطة ، وحاولت أن تستفيد من نقمة الشعب على سياسة الحكومة لكن هذه المعارضة لم يكن لديها البديل الأفضل لتقنع به الناخب لكي يصوت لصالحها، على العكس من ذلك، فقد ساعد برنامجها الانتخابي لاسيما في المجال الاقتصادي على تراجع فرص التأييد لها وارتفاع أسهم الحزب الحاكم (٣٦).

لذا جاءت النتائج متقاربة ولم تفض من الناحية العملية إلى فوز أو خسارة أي من الحزبين الكبيرين ، الأمر الذي جعل كل منهما يعد ذلك تفويضا من الشعب بتشكيل الحكومة وإدارة البلاد. فانجيلا ميركل رات بأنها الأحق بتشكيل الحكومة وفقا للأغلبية التي حصل عليها حزبها، اما المستشار جيرهارد شرودر فقد بقي يكابد من أجل البقاء في السلطة ويتمسك بأحقية حزبه، الذي جاء في المرتبة الثانية بفارق ضئيل، في قيادة الحكومة ، كلا الطرفين يعرفان جيدا أنهما لا يستطيعان بهذه الأغلبية الضئيلة التي حصل كل منهما عليها تشكيل الحكومة بمفرده دون الدخول في تحالفات غير تلك التقليدية التي كانت سائدة قبل تلك الانتخابات. وتشير الخارطة السياسية التقليدية للأحزاب الألمانية الى تشكيل تحالفات بين كل من الأحزاب اليسارية مع بعضها والأحزاب المحافظة مع بعضها ، فالحزب الاشتراكي الديمقراطي يتحالف مع حزب الخضر بينما يتحالف الحزب المسيحي الديمقراطي مع رديفه المسيحي الاجتماعي والى جانبيهما الحزب الليبرالي . ومع نتائج الانتخابات الغير حاسمة فان الواقع يفرض تحالفا غير تقليديا ومختلف عن ذلك المعروف في الحياة السياسية الألمانية. في هذه الحالة يفترض أن تتفاهم الأيديولوجيات ويلتقي اليمين مع اليسار وتتقاطع الألوان مع بعضها (كل حزب ألماني يرمز له بلون معين). لذا فان جميع الأحزاب تقريبا قد تركت الباب مفتوحا أمام جميع الاحتمالات وبدأت في ترتيب أوراقها لكل الاحتمالات. الاستثناء الوحيد هو أن جمعيها تقريبا تتفق ضمنيا على عدم الدخول في أي تحالف مع اتحاد اليسار الجديد ، وفي ظل اجواء من القلق وعدم اليقين حول كيفية تحقيق توافق يقود الى حكومة اغلبية برلمانية فان سيناريوهات عدة قد طرحت (٣٧) :

السيناريو الأول: "تحالف جامايكا"

ويتكون من الحزبيين المسيحيين الديمقراطي والاجتماعي (اللون الأسود) وكل من الحزب الليبرالي (اللون الأصفر) وحزب الخضر الذي يرمز له باللون الأخضر. هذا النوع من

التحالف اطلقت عليه وسائل الاعلام "تحالف جامايكا" نظرا لان الألوان التي يرمز بها للأحزاب التي يمكن ان تنضم اليه تشكل في مجموعها علم دولة جامايكا.

السيناريو الثاني: تحالف "اشارة المرور"

سيناريو آخر لتحالف اطلق علية تحالف "إشارة المرور" بين كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي (الاحمر) والحزب الليبرالي (الأصفر) وحزب الخضر. وتشكل الألوان التي يرمز بها لهذه الأحزاب ألوان اشارة المرور، ومن هنا جاءت التسمية .

السيناريو الثالث: "التحالف الكبير"

أما السيناريو الأخر فهو تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع الاتحاد المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي وهناك امكانية لاشتراك أحزاب صغيرة أخرى في ما يعرف بـ" التحالف الكبير". الصعوبات التي كانت تعترض قيام مثل هذا التحالف تمثلت في إصرار كل من الحزبين الكبيرين على الاحتفاظ بمنصب المستشار.

٥- موقف الاحزاب السياسية من تشكيل حكومة ائتلافية :

منذ ظهور نتائج الانتخابات في سبتمبر ايلول من عام ٢٠٠٥ والتي لم يحقق فيها اي من الاحزاب اغلبية برلمانية اصبحت حتمية التحالف بين اليسار واليمين امرا واقعا يمكن ان يقود الى تشكيل الحكومة ، الا ان شكوك ومخاوف تتعلق بفرص نجاح تلك الحكومة الائتلافية بين الحزبين الكبيرين ، الاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الديمقراطي بدات تطفو على السطح .فقد استقال رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي فرانس مونتيفيرينغ في اكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ من رئاسة الحزب اثر هزيمته في تمرير مرشحه لمنصب أمين عام الحزب بعد تصويت الهيئة الإدارية لصالح مرشحة جناح اليسار أندريا نالس.

استقالة مونتيفيرينغ من رئاسة الحزب شكلت ضربة قاسية للحزب الذي كان يقود مفاوضات عسيرة ومعقدة مع الأحزاب المسيحية لتشكيل الحكومة آنذاك. كما ان تفاعلات الأزمة داخل قيادة الحزب الاشتراكي كان لها صدى آخر غير متوقع داخل الحزب المسيحي الاجتماعي، الحليف الرئيسي لحزب ميركل، فقد أعلن رئيس الحزب المسيحي الاجتماعي البافاري، ادموند شتويبر، عدم رغبته في المشاركة في الحكومة الائتلافية.

ان انسحاب شتويبر، الذي كان مرشحا لمنصب وزير الاقتصاد في تلك الحكومة ، شكل خسارة كبيرة وصفعة إضافية غير متوقعة للحزب المسيحي الديمقراطي اذ انه لطالما كان حليفا ستراتيجيا مهما له وانسحابه في هذا الوقت كان بمثابة ضربة قوية لزعيمته الجيلا ميركل التي كانت تكافح من اجل الوصول إلى كرسي المستشارية بعد النتيجة المتواضعة التي حققها حزبها في الانتخابات ، لقد ادار ادموند شتويبر، ظهره لميركل في منتصف الطريق فلطالما كان شتويبر نفسه غير قادرا على تصور ائتلاف مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي تحت زعامة جيرهارد شرودر أو مونتيفيرينغ [٣٨].

ان المخاوف من صعود اليسار إلى قيادة الحزب الاشتراكي تكمن في معارضة هذا الجناح للسياسات التي يمكن أن تكون أساسا لتشكيل حكومة ائتلافية .والتصويت لصالح ترشيح نالس لمنصب امين عام للحزب اشار إلى أن الحزب كان يتجه إلى التشدد في

التعامل مع القضايا المتعلقة بإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة في ألمانيا وهذا ما كانت المستشارة المعينة أنجيلا ميركل تعول على تطبيقه مع فرانس مونتيفيرينغ الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة داخل قواعد الحزب، فتمرير القرارات الصعبة بحاجة إلى زعيم قوي للحزب ،وقد ساد جو من التشاؤم بين الاوساط السياسية التي ذهب البعض منها الى أن التحالف الكبير بين الحزبين الكبيرين لن يرى النور وذلك "لأن الاشتراكيين الديمقراطيين بتصويتهم لـ أندريا نالس قد خطوا خطوتين باتجاه اليسار، وهذا ما يقلص كثيرا فرص الالتقاء مع أنجيلا ميركل [٣٩]

ان الطريق الى منصب المستشارية الذي كانت ميركل تكافح من اجله لم يكن مفروشا بالورود الا ان الرغبة التي اظهرها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في مواصلة المفاوضات لتشكيل الحكومة ساهمت في انجاز تلك المهمة على الرغم من التشاؤم الذي ابداه بعض المراقبين من قيام حكومة ائتلافية أو من استمراريتها في حالة قيامها.

تشكيل حكومة الشراكة في المانيا

بعد ظهور نتائج الانتخابات في ١٩ ايلول سبتمبر ٢٠٠٥ ،بدات معركة شد الحبال بين المستشار كرهارد شرويدر وانجيلا ميركل حول احقية ترؤس الوزارة وتطلبت جهود تشكيل الحكومة جولات تفاوضية استمرت تسعة اسابيع ،وذلك بسبب عدم وجود تقارب في وجهات النظر حول صيغة تشكيل الحكومة وعدم وجود قواسم مشتركة من شانها أن تفضي إلى اتفاق حول الاسلوب الامثل لانعاش الاقتصاد للخروج من الازمة في ضوء حلول توفيقية يمكن ان توحد توجهات الفريقين حول الخطوط الرئيسة لبرنامج الحكومة الاصلاحي ومع التاكيد على ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية من خلال تحالف كبير بين الحزبين الاساسيين الاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الديمقراطي وبجهد حقيقي مثابر وصادق ،الا ان ذلك لم يكن يخلو من التعقيدات التي تخرج عن النطاق المتعارف علية تاريخيا في ألمانيا، والاصرار على تولي مرشح كل منهما منصب المستشار مقابل تقديم تنازلات والقبول بتسويات بشأن برامجهما ووعودهما الانتخابية مما شكل العقدة الاساسية ،فالحزب الاشتراكي ربط مسالة مشاركته في حكومة ائتلافية بان تكون بزعامة جيرهارد شرويدر اما الحزب المسيحي الديمقراطي فقد اكد على احقيته في قيادة التحالف والتي منحه اياها فوزه في الانتخابات وقد دعم هذا التوجه استطلاع للراي اشار الى أن عدد الألمان الذين يفضلون تولي انجيلا ميركل منصب المستشار اكبر من نسبة أولئك الذين يفضلون شرودر لهذا المنصب. واشار الاستطلاع الذي أجراه معهد ايمنيد أن ٤٧٪ من الألمان يريدون ميركل في منصب المستشار مقابل ٤٤٪ لشرودر الذي وصف نتائج الانتخابات بانها تشير إلى أن الألمان يؤيدون سياسته ويريدون منه البقاء في منصبة ضمن حكومة ائتلافية [٤٠].

و اظهر نفس الاستطلاع ان واحدا من بين كل أربعة من الألمان يفضل "ائتلاف موسع" بين حزبي ميركل و شرويدر في حين يفضل واحد من بين كل ثلاثة من الألمان ائتلافا يجمع كلا من الحزبين المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي والحزب الليبرالي وحزب الخضر. ويعارض نسبة ٦٣٪ من الألمان إعادة الانتخابات كحل لانهاء المأزق.

٦- المكاسب المتحققة من تجربة الشراكة

لقد توخى السياسيون الذين شكلوا حكومة شراكة العديد من المكاسب التي يمكن ان تتحقق منها ،سوف نورد بعضا منها في الاتي :

١- تحقيق اهداف ستراتيجية وذلك من خلال تكوين اغلبية مريحة في مجلسي النواب والولايات تسمح باجراء اصلاحات اقتصادية وتشريعية وسياسية وتطبيق البرنامج الانتخابي الاصلاحي فقد وجد كل من الجانبين ان مسالة تشكيل حكومة ذات قاعدة قوية في البرلمان ضرورة للخروج من الازمة التي لم تتمكن الحكومات السابقة في عهد كول او شرويدر من تحقيقها بسبب وجود معارضة قوية في البرلمان لاتسمح للحكومة بتبني طروحاتها الاصلاحية ،كما ان تجربة الشراكة الالمانية ساهمت في تفادي وقوع ازمة سياسية كادت ان تحل بالبلاد في وقت تعاني فيه واقعيا من ازمة اقتصادية خانقة تستوجب الاسراع بتطبيق اجراءات علاجية لذا فان تجربة المشاركة فتحت الباب امام عدد من التنازلات من كلا الطرفين بعد ان ايقن كل منهما ان مصير البلاد بين يدي تلكما الكتلتين الكبيرتين وعدم امكانية احداهما تشكيل حكومة بمفردها او من خلال التحالف مع احزاب صغيرة ، اما بسبب اختلاف البرنامج السياسي للبعض منها لاسيما حزب الاشتراكية الديمقراطية ذي التوجهات الشيوعية او بسبب صغر حجمها وقلة ممثليهم في البرلمان وبالتالي عدم جدوى التحالف معها فالهدف كما ذكرنا هو تشكيل قاعدة قوية في البرلمان من خلال اكبر عدد ممكن من الاعضاء المؤيدين لها ،هذا فضلا عن تكثيف الجهد السياسي من قبل الفرقاء وجعله يصب في خدمة البلاد بدلا من التناحر والتصادم وعرقلة جهود الحكومة .

٢- ان مشاركة احزاب كبيرة ومهمة في الحكومة سمح بمشاركة شخصيات ذات كفاءة ومهارة من كلا الطرفين مثل تسمية فرانك فالتر شتاينمار من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المشهود له بكفائته كوزيرا للخارجية وذلك للاستفادة من امكاناتها في تطبيق البرنامج الاصلاحي المتوخى كما ان تجربة المشاركة ساهمت في تقليص الهوة بين المنهج الفكري للاحزاب السياسية (اليمين واليسار) وبما ينسجم مع الواقع العالمي في ظل العولمة واثارها الاقتصادية واحداث حالة من التقارب بينهما فالبرنامج التوافقي في الشان الاقتصادي والضريبي استوجب تنازلا من قبل الحزب الاشتراكي عن سياسة الوقوف الى جانب النقابات والعمال ،في حين شكلت السياسة الضريبية للاتحاد المسيحي جوهر برنامجه الاقتصادي (الذي وصفته ميركل بانه فرصة حقيقية لتجاوز الازمة الاقتصادية)،على رغم عدم رضا الكثيرين من الالمان عنها لتبنيها سياسة ليبرالية تقف الى جانب اصحاب العمل على حساب العمال وتدعو الى زيادة الضريبة على القيمة المضافة محملة الفرد الالماني هم سد العجز في الميزانية وقد اتفق على رفع ضريبة القيمة المضافة من١٦٪-١٩٪ونسبة الضريبة على الاغنياء من٥٢٪-٥٤٪(تشمل الذين يتجاوز دخلهم السنوي ٢٥٠ الف يورو بالنسبة للعازبين و٥٠٠ الف يورو بالنسبة للمتزوجين وتستثنى منها الشركات العائلية التي تخلق فرص عمل)بدء من عام ٢٠٠٧ (٤١)

٣- في مجال السياسة الخارجية يمكن ان تؤثرعلاقة احدى الجهتين مع دولة ما او مجموعة دول بشكل ايجابي وعاملا مساعدا يتيح للحكومة الائتلافية تحقيق علاقات افضل وتصويب المتضرر من تلك العلاقات بما يصب في مصلحة البلاد فقد ساهم الائتلاف بين اليسار واليمين بتصحيح الموقف بين المانيا والولايات المتحدة والذي تضرر في فترة حكم شرويدر الذي عارض بشدة سياسة الولايات المتحدة التي تقوم على حل مشكلاتها عن طريق الحرب لاسيما في مسالة احتلال العراق واعاد المياه الى مجاريها سواء بالنسبة الى المانيا ككل ام بالنسبة الى الحزب الاشتراكي .

٤- وجود قوى يسارية في الحكومة يخفف بالتاكيد من صرامة الاجراءات التي تتخذها الاحزاب اليمينية والمتعلقة باعتماد ليبرالية اقتصادية اكبر. كما يتيح لقوى اليسار لعب دور مساند للفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الاصلاحات لاسيما مايخص الطبقة العاملة والاجراءات القانونية التي تسهل على اصحاب العمل تسريحهم من الخدمة ومسائل تخص الحفاظ على حقوقهم .

٥- وجود الطرفين في الحكومة يساهم في تحسين اداء كل منهما وبذل المزيد من الجهد من اجل تحقيق مكاسب انتخابية واضهار كل حزب لنفسه بالمظهر الملائم والاعتدال بعيدا عن التطرف في الاقوال والافعال مما يساعد على ابعاده عن السقوط في الهفوات .كما ان انسحاب بعض الشخصيات الرافضة للتحالف مع الجانب الاخر قد ساهم في ابعاد الشخصيات المتطرفة والمتزمتة وساعد في فسح المجال امام شخصيات اكثر مرونة وتقبل للاخرين لقيادة البلاد مما يساهم في سياسة قوامها الاعتدال والحكمة .

٧- المآخذ على تجربة الشراكة

ان تجربة الشراكة بوصفها حالة خاصة وجديدة لابد ان تفرز بعض النتائج غير المرغوب بها الا انها تكون ملازمة لها بحيث تعد امر لابد منه ومنها :

١- تاخر تشكيل الحكومة بسبب عدم اتفاق الطرفين على برنامج مشترك مما يضطرها الى اعتماد جولات تفاوضية متعددة تؤثر بشكل سلبي على المشهد السياسي وتربك عمل الحكومة التي تعد حكومة تصريف اعمال مما يؤثر في مصالح الافراد وتلكوء في سن واقرار القوانين التي تتطلب حكومة ذات صلاحيات كاملة .والحكومة التي تتشكل تكون مقيدة ببرنامج مشترك ليس بالضرورة ان يكون البرنامج الذي كانت تبغي تطبيقه وانما جاء بالتوافق بين الجانبين مما يحجم قدراته ويثير حالة من عدم الرضى لدى بعض الناخبين الذين صوتوا لبرنامج اي من الجانبين

٢- تتطلب مسالة تشاور صانع القرار(المستشار) مع قيادات الجانب الاخر كلما استجدت امور تستدعي البت بها مما يبطيء عمل الحكومة وقد يعرقله في بعض الاحيان اذا لم يحصل اتفاق حول المسائل قيد البحث .وكذلك فان اختيار الوزراء الذي يتم عادة من قبل رئيس الحكومة (المستشار) . ولكن مع وجود حكومة ائتلافية فان اختيار الوزراء يكون بالاتفاق وربما تحت تاثير الامر الواقع وقد يؤثر احيانا على مقبولية هؤلاء الوزراء بالنسبة للمستشار ومدى التجاوب الذي يبدوه مع مسار العمل الحكومي .

٣- ان اختلاف الرؤى والمنهج الفكري للجانبين قد يخلق حالة من عدم الاتفاق والتشنج بين الطرفين يمكن ان تعرقل عمل الحكومة وبشكل عام فان النظرة العامة حول الحكومات الائتلافية سلبية وتعد تلك الحكومة هشة وغير متناغمة او متناقضة الاتجاهات قد تفضي الى ازمة سياسية وتحتاج الاطراف المشتركة فيها ان تكون لديها اسباب مهمة لهذا التحالف فضلا عن نية حقيقية لانجاز اصلاحات هامة والارتقاء بالقطاعات التي تشملها عملية الاصلاح.

٤- في ظل حكومة الشراكة اصبحت الكتلتين الحزبيتين المهمتين مساهمتان في الحكومة مما تسبب في اختفاء دور حقيقي للمعارضة وان وجد فهوضعيف جدا ىبسبب ضآلة حجم الاحزاب غير المشاركة في الحكومة الامر الذي يخلق خللا في التوازنات بين الحكومة والمعارضة التي تتوخاها العملية الديمقراطية .

٥- ان تغيير بعض منهجيات الحزب قد يفقد الحزب مصداقيته ويغضب الناخبين الذين صوتوا لاجل برامج معينة دون غيرها وقد لاتروقهم التغيرات مما يؤدي الى فقدانهم الثقة بهؤلاء السياسيين ومن ثم التخلي عنهم فتتراجع شعبية ذلك الحزب كما حصل مع الحزب الاشتراكي .

٦- خروج بعض الشخصيات السياسية من الحزب بسبب عدم اتفاقها مع البرنامج المشترك او مع الشخصيات المشاركة في الحكومة من الطرف الاخر قد يفقد الحزب بعض قياداته المهمة مما يترك اثاره على النسيج الحزبي وطبيعة العلاقة بين مكوناته كما ان عملية الشراكة لليسار(الحزب الاشتراكي) مع اليمين (التحالف المسيحي) ابعدته عن حلفائه التقليديين وهم حزب الخضر مما بدا وكانه قد خذلهم وهذا احدث فجوة بين الجانبين .

٧- في مجال السياسة الخارجية قد تكون الفجوة كبيرة بين مواقف الجانبين من قضايا دولية تكتسب اهمية كبرى كما هو الحال بالنسبة الى انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي التي يقبلها الحزب الاشتراكي ويرفضها الحزب المسيحي الديمقراطي وكذلك فيما يخص قوانين الهجرة والموقف من المهاجرين وغير ذلك .

الخاتمة

تعد حكومة الشراكة بين اليسار واليمين حالة استثنائية في النظام الديمقراطي التعددي الذي يعتمد مبدا الاغلبية في قيادة السلطة .يمكن ان تلجا اليها قوى سياسية ضمن نظام ما لاجل احداث جملة من الاصلاحات التي تستوجب قاعدة برلمانية واسعة ومريحة لاجل التصويت على القوانين والتشريعات الاصلاحية كما حصل في حكومة المستشارة انجيلا ميركل الائتلافية للفترة من ايار ٢٠٠٥ ولغاية ايار ٢٠٠٩ والتي تشارك فيها الحكومة ائتلاف يمين الوسط (الاتحاد المسيحي) مع يسار الوسط (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) .وقد يكون اللجوء الى حكومة شراكة لاجل تلافي ازمة دستورية عندما يفوز حزب ما بالاغلبية في حين لاتزال مدة رئاسة الرئيس لم تنتهي فيصبح النظام براسين .الاول هو رئيس الجمهورية الذي لم تنتهي ولايته والثاني هو رئيس الوزراء الفائز بالانتخابات .مما يتطلب ايجاد نوع من التوافق بينهما لقيادة البلد لحين انتهاء فترة

الرئيس واجراء انتخابات تشريعية جديدة ،وقد تحقق هذا الامر بالتجربة التي طبقتها فرنسا مرتين الاولى بين رئيس اشتراكي (فرانسوا متيران)ورئيس وزراء من يمين الوسط (جاك شيراك)عام ١٩٨٦ والثانية بعكسها بين رئيس يميني (جاك شيراك) ورئيس وزراء اشتراكي (ليونيل جوسبان)عام ١٩٩٨ .

وفي كل الاحوال فان التجربة اثبتت صعوبة ادارة الدولة بين جناحين متناقضين في الرؤى والمنهج الفكري وعلى الرغم مما حققته من انجازات في الابتعاد عن ازمة سياسية وتحقيق اصلاحات ضرورية الا انها لايمكن لها ان تكون نموذجا ديمقراطيا يحتذى به في بلدان اخرى بسبب ماحدثته من مشكلات ناتجة عن توسيع دائرة صناع القرار وضعف سلطتهم جميعا مقابل السلطة والقوة التي يتمتع بها صانع القرار في حكومة الاغلبية الانتخابية في النظام اليمقراطي الذي دابت على تطبيقه الدول نفسها ،واذا كانت التجارب التي اوردناها قدحققت نتائج هامة كونها مثلت حالة استثنائية وواقع جديد يتحقق على الارض هذا لانها حصلت في بلدان ذات تجربة ديمقراطية عريقة ومن قبل قادة سياسيين محنكين وضمن هيكلية حكومية وبرلمانية مسؤولة ،فلا يمكن والحالة هذه الاخذ بها في مواقع اخرى او تجارب لديمقراطيات لاسيما الفتية منها ،لان السفينة اذا اريد لها النجاة لابد ان يديرها ربان واحد .

الهوامش:

١- أرماندو مومبيلي، Elections 2007 : parti - plates-formes des partis ترجمه كمال الضيف ، تقرير من الانترنيت ،على موقع ، www.swissinfo.ch

٢- آرنت ليبهارت الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، الطبعة الاولى ٢٠٠٦ ، بغداد-بيروت ، ص١٢.

٣- غسان سالم ، قراءة في كتاب (الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها)
الحوار المتمدن - العدد: ٢٧٦٢ في ٢٠٠٩ / ٩ / ٧

٤- آرنت ليبهارت ،مصدر سابق ،ص ١٧ .

٥- آرنت ليبهارت ،المصدر السابق ، ص٢٢ ،انظر ايضا ، الموند ،الانظمة السياسية المقارنة Almond Comparative Political SystemsK; p408 .

٦- موريس دوفيرجيه [الاحزاب السياسية :تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة ،ص١٢ .] ، Mourice Duverger Political Parties:TheirOrganization and Activity in the Modern State, ،.

٧- آرنت ليبهارت ،مصدر سابق ،ص٢٨ .

٨- د.حسان محمد شفيق العاني ،المباديء النظرية لتحليل النظم الساسية في الجزائر ، ايطاليا، فرنسا،بغداد، مطابع التعليم العالي،١٩٨٨،،ص١٦٠ .

٩- د.حسان محمد شفيق العاني،المصدر السابق ،ص١٦١، وكذلك انظر ،
Andre Hauriou ,Droit Consititution et institutions politique ,p343

١٠- انطوان كرم ،مفاجاة قبل الانتخابات الفرنسية ..متيران يلعب ورقته الاخيرة ،مجلة الصياد ،العدد ٢١٥،في ٢٣-١٩٨٦/١/٢٩.

١١- فرانسوا متيران ،الإصلاحات الأولى والعودة إلى سياسة اقتصادية أرثوذكسية (١٩٨١-١٩٨٦)،مقالة من الانترنيت على موقع ويكيبيديا .

١٢- محمود لواساني ،فرنسا تعيش ازمة نفسية دستورية لاتقل حدة عن الازمة الاقتصادية ،صحيفة السياسة ،العدد ٦٢٦٥ ،في ١٩٨٦/١/١٥ ،جنيف.
١٣- صحيفة الراي العام ، العددفي ١٩٨٦/٣/٢٢ .
١٤- حنا ابراهيم ،متيران يدخل فرنسا خيمة الديمقراطية الاوروبية ! ،مجلة الطليعة العربية ،العدد ١٥٠ ،في ١٩٨٦/٣/٢٤ ،فرنسا .
١٥- المصدر السابق .
١٦- المصدر السابق .
١٧- د. هايل نصر ،الاحزاب السياسية الفرنسية ،مقالة من الانترنيت في٢٠٠٩/١٢/٢٢ على موقع جريدة ايلاف - http://www.elaph.com
١٨- المصدر السابق .
١٩- فتحي فرج ،الفائزون هم الخاسرون ومتيران سيد الموقف ،مجلة اقرا العدد٥٦٤ في ١٩٨٦/٣/٢٠ .
٢٠- المصدر السابق .
٢١- نورا بستاني ،جريدة الانباء ،العدد ٣٧٧١ ،في ١٩٨٦/٦/٢٢ ،عن واشنطن بوست
٢٢- تثبيت العلاقة مع العراق وتطبيع العلاقة مع ايران ،مجلة اليوم السابع ،العدد ١١٠ في ١٩٨٦/٦/١٦ ،فرنسا .
٢٣- خلاف بين شيراك ومتيران حول اقامة الدولة الفلسطينية ،جريدة السياسة ،العدد ٦٤٩٩، في ١٩٨٦/٩/١٠ .عن صحيفة الغارديان .
٢٤-- طارق محمد طيب ظاهر القصار،) ،السياسة الخارجية الالمانية تجاه الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية .اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- عام ٢٠٠٧ ، ص٩٨ .
٢٥- المصدر السابق ،ص١٠٧ .
٢٦- المصدر السابق ،ص١٠٨ .وكذلك اتفاقية التحالف والمناقشات التي دارت حولها Working together for Germany,Coalition AgreementBetweenThe CDU,CSUand SPD,11Novamber2005,p3-2.
٢٧- المصدر السابق ،ص١٠٩ .
٢٨- جريدة العراق ،العدد ٧٧١٣ في ٢٠٠٢/٩/٢٤ .
٢٩- جريدة الاتحاد ،العدد ١٠٤٤٣ في ٢٠٠٣/٢/٣ .
٣٠- لؤي المدهون، مفهوم اليمين واليسار الألماني بين إملاءات الواقع وتأثير العولمة،مقالة من الانترنيت على موقع ، www.dw-world.de | © Deutsche Welle |
٣١- المصدر السابق .
٣٢- الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني ، مقالة من الانترنيت على موقع ،الجزيرة.نت
٣٣- المصدر السابق .
٣٤- **لؤي المدهون** /الحزب الاشتراكي الديمقراطي بين املاءات السلطة ونزعة المثالية ،مقالة من الانترنيت على موقع ، www.dw-world.de | © Deutsche Welle |
٣٥- جريدة الوفاق ،العدد ٢٢٢٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٣ .
٣٦- د. عبده جميل المخلافي ،الخارطة السياسية بعد الانتخابات الألمانية: تقاطع في الالوان والمصالح ،مقالة من الانترنيت على موقع ، www.dw-world.de | © Deutsche Welle |
٣٧- المصدر السابق .
٣٨- المصدر السابق .

٣٩- د.ناصر شروف ،صدمة في الحزب الاشتراكي بعد استقالة زعيم الحزب مقالة من الانترنيت على موقع ،| www.dw-world.de | © Deutsche Welle.
٤٠- عبده جميل المخلافي ، غياب الثقة و"شخصنة" المشهد السياسي العائق أمام تشكيل الحكومة ،مقالة من الانترنيت على موقع ، | www.dw-world.de | © Deutsche Welle
٤١- صحيفة الحياة ،العدد ١٥٥٧٤،في ٢٠٠٥/١١/٢٢ .